منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

آليات تعزيز التنمية والاستقرار عبر الاقتصاد البديل بالخرطوم

مجاهد الصافي قرشي

ورقة سياسات

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

آليات تعزيز التنمية والاستقرار عبر الاقتصاد البديل بالخرطوم

ورقة سياسات

الباحث: مجاهد الصافي قرشي

مراجعة فنية : عمر سمير

مراجع اللغة العربية: أحمد الشبيني

تصميم: محمد جابر

منسقة المشروع: نصاف براهمي

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي من المؤسسات الشريكة

مقدمة

مع الثورات والحروب المختلفة وتفاقم عدم الاستقرار السياسي بالمنطقة العربية صار وضع اقتصادها متدهورًا، وخصوصًا السودان الذي عاش حربًا أهلية طويلة وعدم استقرار سياسي مستمر وأصبحت المجتمعات الفقيرة فيه تعتمد على الاقتصاد الشعبي، أي غير الهيكلي الذي لم يكن ضمن هياكل الاقتصاد الرسمية للدولة، وولاية الخرطوم مكتظة بالسكان على مختلف محلياتها ووحداتها الإدارية بسبب عدم الاستقرار، وذلك قد يؤثر في تفاقم مأساة الأجيال القادمة.

نظم قانون 1999 الخاص بالتعاون حركة التعاونيات لكن عدم الاستقرار العام وعدم استقرار التشريعات له أثر واضح في الحركة التعاونية والاقتصاد البديل، فقبل الحرب تردد المستثمرون في الاستثمار في المشاريع الاقتصادية البديلة بسبب المخاطر المتزايدة، والبنوك أيضًا والمؤسسات المالية كانت أقل استعدادًا لتقديم قروض أو تمويل للمشاريع في ظل غياب الاستقرار، وأيضًا كانت الصعوبات اللوجستية وسلاسل التوريد ما يعيق قدرة المشروعات على العمل بكفاءة، بالإضافة إلى الصراعات التي تجبر المستثمرين والاقتصاديين على تعديل أو تأجيل خطط النمو أو التوسع، وزاد الأمر سوءًا بعد حرب 15 إبريل 2023م التي وقعت بين الجيش وقوات الدعم السريع بالخرطوم التي توسعت إلى أغلب ولايات السودان[1]

الغموض السياسي أدى إلى تقلبات في السوق وانخفاض الطلب على بعض السلع والخدمات، وإلى تغيرات في أنماط الإنفاق والاستهلاك، بالإضافة إلى هجرة العقول المفكرة والعمالة الماهرة وفقدان المواهب والتأثير سلبًا في الروح المعنوية بين العاملين والمساهمين في المشاريع التنموية، خاصة بعد الحرب، بالإضافة إلى الإضرابات السياسية في السودان التي تؤخر الابتكار وتطبيق التقنيات الحديثة[2].

تغير السياسات والقوانين المتعاقبة أثرت سلبًا في الاقتصاد البديل، بالإضافة إلى التاثيرات السلبية في العلاقات الدولية والتجارة الدولية وتدفق الاستثمارات والانعزل أقتصاديًا الذي قلل من فرص التبادل التجاري والاستثمار الخارجي

التعاونيات في السياق السوداني العام

التعاون كظاهرة اجتماعية قديم قدم البشرية، ففي أعقاب الثورة الصناعية بأوربا وعند منتصف القرن الثامن عشر برز العمل التعاوني بصورة واضحة كرد فعل طبيعي للمساوئ الناجمة عن فشل الرأسمالية، خاصة بالنسبة إلى الفلاحين والطبقة العاملة، وتمثلت هذه الآثار السيئة للنظام الرأسمالي المتدهور في الاستغناء عن أعداد كبيرة من العمال، وانتشار البطالة مع انخفاض وتدني في مستوى المعيشة، واستغلال النساء والأطفال في الإنتاج الرأسمالي لانخفاض أجورهم وظهور كثير من الأمراض والعلل الاجتماعية الخطيرة.[3]

وتعود جذور الحركة التعاونية في السودان، إلى أواخر عشرينيات القرن الماضي، وكان أول مظهر منظم لها ظهور جمعيات التسليف الزراعي بدلتا طوكر شرقي البلاد، سبقت تكوين أول جمعية تعاونية بمبادرة شعبية في عام 1937م سميت بالشركة التعاونية. ثم اتخذت الحركة شكلها القانوني في عام 1948م بعد تقديم مذكرة إلى حكومة الاحتلال البريطانية، تعلن عن صدور أول قانون للتعاون والذي اكتمل في عام 1952م.

ومع ذلك، شهدت حركة التعاونيات تقلبات كثيرة مع اختلاف الأنظمة الحاكمة في السودان، لكن مثلت حقبة نظام مايو 1969م فترة ازدهار الحركة التعاونية، حيث اعتمدت الدولة على التعاونيات في الإصلاح الزراعي، وحولت عددًا من المصانع المؤممة إلى الحركة، وساهم ذلك في مضاعفة عدد التعاونيات إلى 9 أضعاف مما كانت عليه في الفترة بين عامي 1954م – 1955م، وتواصل العدد في الارتفاع حتى بلغ 10 آلاف منظمة تعاونية في 2007م

دعا قانون التعاونيات السوداني لسنة 1999 في المبادئ التعاونية إلى أن تلتزم الجمعيات التعاونية بمبادئ وأسس العضوية الطوعية المفتوحة، والرفاهية الديمقراطية والشورى والمشاركة الاقتصادية للعضووالاستقلال والاعتماد على الذات والتعليم والتدريب، بالإضافة الى الإعلام والتعاون بين الجمعيات التعاونية، والاهتمام بالمجتمع.

وتعتبر التعاونيات، إحدى وسائل تخفيف الأزمات الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي للأعضاء المنتسبين إليها، وذلك عن طريق زيادة دخلهم الحقيقي بمختلف الوسائل الإنتاجية والتسويقية الاقتصادية. ويكمن سبب فعالية التعاونيات، في تحقيق ذلك، هو أن الهدف النهائي لها ليس تحقيق الربح، بل تعتبر وسيلة لتحرير أعضائها من السيطرة الاجتماعية والاستغلال الاقتصادي اللذين يتمتع بهما المسيطرون على المواقع الإستراتيجية في المجتمع

عدم الاستقرار السياسي والاقتصاد البديل في الخرطوم

عدم الاستقرار السياسي يشير إلى حالة عدم الثبات والتقلبات في الساحة السياسية وعدم الثبات والتوازن داخل الدولة، ويظهر ذلك بأشكال متعددة تتضمن التوترات السياسية، والصراعات الداخلية، والاضطرابات المدنية وتدهور الأمن الداخلي، والاحتجاجات والثورات، وغيرها من الأحداث التي تؤدي إلى عدم الثبات والتقلبات في الحكم والحكومة وانعدام الثقة في المؤسسات السياسية، وارتفاع مستويات الفساد، وتزايد التوترات الاجتماعية.[4]

واجهت التعاونيات في ظل نظام الرئيس عمر البشير، عقبات تمثل أكبرها في توجه الدولة المناهض للتعاونيات، وانعكس هذا التوجه في إصدار التشريعات المناهضة للتنمية التعاونية (قانون الضرائب، قانون الجمارك، الرسوم المختلفة، ...) وإلغاء الإعفاءات والمزايا المتعلقة بالتعاونيات. بالإضافة إلى ذلك، وضعت هذه التشريعات عديدًا من القيود علي التعاونيات ما أثر في استقلاليتها وحريتها. كذلك، واجهت التعاونيات أزمة أخرى تمثلت في مصادرة ممتلكاتها وأصولها، بدايةً من المركز القومي لتدريب التعاونيات وحتى مقار ومخازن الجمعيات من دون تقديم تعويض، كما تجاهلت الدولة رغبات التعاونيين في إصدار التشريعات المناسبة والتي تضمن العلاقة بين التعاونيات وأجهزة الدولة.[5]

أيضًا، استمرت الهيمنة الحكومية على المؤسسات التعاونية وسيطرتها على الهيئات الحكومية وتوجيه أمورها من دون أن تقوم بأي حركة جادة في سبيل تحسين أوضاعها حتى سقوط النظام.

تدهور الوضع السياسى يظهر بوضوح في مأساة الحرب الحالية، ويتضح في أوضاع الاقتصاد السوداني المتراجع بوتيرة متسارعة، حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي إلى 151.1%، وانخفضت قيمة الجنيه أمام الدولار والعملات الأجنبية الأخرى.. (الدولار = 1200 جنيه)، أما معدل النمو الاقتصادي فأصبح (18-)، بينما بلغ العجز في الموازنة بحسب وزير المالية 80%، ووصل معدل البطالة إلى 47%، وازداد التضخم حسب تقارير صندوق النقد ووصل معدله إلى 256.7% مقارنة بـ67% في عام 2021، كذلك انخفضت المساحة المزروعة إلى 60%، بينما بلغت نسبة الانكماش الاقتصادي 40%. كما أن الحرب أثرت في الحماية الاقتصادية واعتمدت الحكومة على الاستدانة من النظام المصرفي تمويل الحرب، وأصبحت الحرب تشكل تهديدًا وجوديًّا للشعوب السودانية. (مؤتمر الأعمال السوداني من أجل السلام 27-28 فبراير 2024)[6]. لقد أثر كل ذلك في مكونات الاقتصاد البديل، في إضعاف دوره في تحقيق التوازن بين الربح والاستدامة الاجتماعية والبيئية، عبر الجمعيات والتعاونيات والمشروعات الاجتماعية والمبادرات المجتمعية، لتفتت البيئة التشغيلية وعدم استقرارها وبعد انطلاق شرارة الرصاصة الأولى بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع بدأت الحرب بتدمير المؤسسات الخدمية الحيوية.[7]

دور التعاونيات في الاستقرار السياسي بولاية الخرطوم

في الدول النامية، يتعدى دور التعاونيات البعد الاقتصادي الذي يتمثل في توفير فرص العمل والمعيشة ومصادر الدخل، حيث تمثل التعاونيات مؤسسات ترتكز على رأس المال البشري وتساعد في تعزيز العدالة والمساواة الاجتماعية. كما أنها مؤسسات ديمقراطية يديرها الأعضاء، ما يعزز من دورها الريادي في المجتمعات لتحقيق التنمية المستدامة.

التعاونيات تساهم في بناء مجتمع ديمقراطي منخرط مدنيًّا، فالديمقراطية التعاونية تتيح الحرية الاقتصادية وتعزز الاستقرار

السياسي، كما تعمل التعاونيات على تعزيز المساواة بين الجنسين، بمشاركة النساء في إنشاء التعاونيات والعمل بها وإدارتها ديقراطيًا (شخص واحد صوت واحد). لقد أثبتت التعاونيات فعاليتها في خلق وظائف مستدامة وكريمة والحفاظ عليها، وتوليد الثروة وتحسين نوعية حياة العاملين، وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، خاصة لذوي الدخل المنخفض وبخاصة إنسان الريف.[8]

البدائل المتاحة لتعزيز الاقتصاد البديل والسلام بولاية الخرطوم

أولًا: تعديل قانون التعاون

ذلك بهدف ضمان توسيع قاعدة انتشار الجمعيات التعاونية وعدم تعارضها مع القوانين الأخرى، تضمين مواد القانون الخاصة بإلزام مؤسسات الدولة بالاعتماد على منتجات الجمعيات التعاونية بمختلف فئاتها الحرفية والزراعية

ثانيًا: التوعية التعاونية للمجتمع المحلي على جمعيات التعاونية

توعية المجتمع المحلي بالتعاونيات وأهميتها في توفير دخل كافٍ يقاوم فقر المجتمعات المحلية ويعزز الديمقراطية بالمجتمع المحلي حتى يساهم في عملية التنمية المستدامة

ثالثًا: تنظيم جمعيات تعاونية جديدة ذات مجالات مختلفة حسب الحاجة إلى خدماتها

يحتاج المجتمع المحلي إلى الانتظام في جمعيات تعاونية تحمي حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وتمكنهم من الحصول على كثير من الخدمات والدعم الفني والمادي وفتح الباب أمامهم لتطوير نشاطهم الاقتصادي والاجتماعي

نورد بعض المزايا والعيوب لكل بديل من البدائل أعلاه:

العيوب	المزايا	البديل المتاح
يحتاج إلى إيقاف الحرب في ولاية الخرطوم يحتاج إلى زمن حتى يتم تعديل القانون.	يساعد في مرونة حركة التعاون. يعطي التعاونيات استقلالية قانونية حتى لا يتعارض مع القوانين الأخرى ضمان توسيع قاعدة انتشار الجمعيات التعاونية	تعديل قانون التعاون.

الحاجة إلى موارد لإقامة الأنشطة. الحاجة إلى وقف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة في ولاية الخرطوم	التوعية تساعد في تعريف التعاونيات لدي المجتمع المحلي التوعية تساعد في انتشار الوعي والرغبة للانضمام إلى الجمعيات التعاونية المعرفة بأنهم كأصحاب مصالح مشتركة وعلاقات قوية داخل المجتمع المحلي ويسعى أعضاء الجمعيات التعاونية إلى تحسين الوضع الاقتصادي للمجتمعات المحلية التدريب يساعد في تأسيس تعاونيات قوية تعرف المجتمعات المحلية على الإدارة الديمقراطية.	تثقيف وتدريب المجتمع المحلي على التعاونيات وتأسيس جمعيات تعاونيات قوية
عدم التمويل الكافي للجمعيات.	توفير السلع الاستهلاكية وكل الاحتياجات التي يسيطر عليها السوق الحر المساهمة في مكافحة العطالة. التعريف بأنهم كأصحاب مصالح مشتركة وعلاقات قوية داخل المجتمع المحلي ويسعى أعضاء الجمعيات التعاونية إلى تحسين الوضع الاقتصادي للمجتمعات المحلية تسهيل الوصول إلى السلع الضرورية.	تنظيم جمعيات تعاونية جديدة ذات مجالات مختلفة حسب الحاجة إلى خدماتها

دور الأطراف المستهدفة

أولًا: المجتمع المحلي بولاية الخرطوم

الحكم المحلي ويستهدف كل المحليات والوحدات الإدارية المكونة للمحليات بما فيها القرى والأرياف بالولاية.

ثانيًا: وزارة العدل ولاية الخرطوم

تقوم وزارة العدل بتسهيل تعديل قانون التعاون السوداني حتى يجعل التعاونيات مرنة في حركتها.

ثالثًا: الاتحاد التعاوني في ولاية الخرطوم

يقوم الاتحاد التعاوني بولاية الخرطوم بدور تعزيز وتنظيم الحركة التعاونية والدعم في مختلف المجالات من خلال توفير الإرشاد والتدريب والمساعدة الفنية للجمعيات التعاونية

رابعًا: القطاع المصرفي التعاوني بولاية الخرطوم

يعمل القطاع المصرفي التعاوني بولاية الخرطوم على تسهيل تمويل الجمعيات التعاونية حسب الأسس العالمية للتمويل الجمعيات التعاونية في مختلف مجالات العمل المعروفة، مثل: (الزراعة، والتربية الحيوانية، والصناعة، والتعدين، وتمويل النشاط الحرفي والخدمي).

الربط بين الإستراتيجية والأطراف المستهدفة

البديل الأول: تعديل قانون التعاون

الإطار الزمني	الأطراف المستهدفة	الإجراءات الإصلاحية التنفيذية
6 شهور	اتحاد التعاونيات في ولاية الخرطوم وزارة العدل في ولاية الخرطوم	تضمين مواد القانون الخاصة بإلزام مؤسسات الدولة بالاعتماد على منتجات الجمعيات التعاونية بمختلف فئاتها الحرفية والزراعية

البديل الثاني: التثقيف التعاوني وتدريب المجتمع المحلي على تأسيس جمعيات تعاونيات قوية

الإطار الزمني	الأطراف المستهدفة	الإجراءات الإصلاحية التنفيذية
بين 2 إلى 3 سنوات	المجتمع المحلي بولاية الخرطوم، بالإضافة إلى الاتحاد التعاوني بولاية الخرطوم، وأيضًا التعاونيات	تثقيف المجتمع المحلي على التعاونيات وأهميتها نقطة مهمة لاستمرار التعاونيات حتى تستطيع أن توفر الدخل الكافي الذي يقاوم فقر المجتمعات المحلية

البديل الثالث: تنظيم جمعيات تعاونية جديدة ذات مجالات مختلفة حسب الحاجة إلى خدماتها

الإطار الزمني	الأطراف المستهدفة	الإجراءات الإصلاحية التنفيذية
من 6 إلى 12 شهرًا	المجتمع المحلي بولاية الخرطوم وبالإضافة إلى الاتحاد التعاوني بولاية الخرطوم وبالإضافة إلى القطاع المصرفي التعاوني بولاية الخرطوم	يحتاج المجتمع المحلي إلى الانتظام في جمعيات تعاونية تحمي حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والصحية
6 إلى 12 شهرًا	المجتمع المحلي بولاية الخرطوم وبالإضافة إلى الاتحاد التعاوني بولاية الخرطوم وبالإضافة إلى القطاع المصرفي التعاوني بولاية الخرطوم	تمكينهم من الحصول على كثير من الخدمات والدعم الفني والمادي وفتح الباب أمامهم لتطوير نشاطهم الاقتصادي والاجتماعي

الخاتمة والتوصيات

حيث تتبع المقترحات تعديل قانون التعاون السوداني وتضمين مواد القانون الخاصة بإلزام مؤسسات الدولة بالاعتماد على منتجات الجمعيات التعاونية بمختلف فئاتها الحرفية والزراعية، وبالإضافة إلى تثقيف وتدريب المجتمع المحلي، وبالتالي فهناك عدد من الحلول لدور الاقتصاد البديل في التنمية والاستقرار السياسي، وأيضًا دور المجتمع المحلي والاتحاد التعاوني ووزارة العدل وبالإضافة إلى القطاع المصرفي التعاوني فله مساهمة في أن يحسن فعالية الجمعيات التعاونية بولاية الخرطوم، وسوف تقوم البدائل المقترحة بمعالجة مشكلة أثر عدم الاستقرار السياسي في الاقتصاد البديل، وذلك بتعديل القانون التعاوني وتثقيف وتدريب وتنظيم المجتمعات المحلية في جمعيات تعاونية وفق القيم التعاونية الديمقراطية القاعدية

- مراعاة التنسيق بين المجتمع المحلي والاتحاد التعاوني ووزارة العدل، بالإضافة إلى القطاع المصرفي التعاوني بولاية الخرطوم.
- على الجهات المعنية القيام بالتنسيق مع كل الأطراف المستهدفة حتى يمكن معالجة أثر عدم الاستقرار السياسي في الاقتصاد البديل.
- طرح القضية والبدائل على كل الجهات الفاعلة في موضوع مشاكل الاقتصاد البديل حتى تنال قدرًا من الحلول والتنفيذ.

قائمة المراجع

محمد الفاتح عبدالوهاب العتيبي، عدم الاستقرار السياسى وأثره على الاقتصاد البديل ودوره في مواجهة الأزمات الممتدة، السودان نموذجًا

- https://www.mohamah.net/ نصوص ومواد قانون التعاون في السودان، مايو 2024م.
- Beam reports, www.beamreports.com ما دور الحركة التعاونية في تحسين حياة الأسر السودانية
- https://ecosudan.ne د: محمد صالح آدم عبدالله، الجمعيات التعاونية،2020م

هوامش

1 محمد الفاتح عبدالوهاب العتيبي، عدم الاستقرار السياسى وأثره على الاقتصاد البديل ودوره في مواجهة الأزمات المتدة، السودان نموذجًا.

2 المرجع السابق.

3 https://ecosudan.ne د/ محمد صالح آدم عبدالله، الجمعيات التعاونية، 2020م .

4 محمد الفاتح عبدالوهاب العتيبي، عدم الاستقرار السياسى وأثره على الاقتصاد البديل ودوره في مواجهة الأزمات المتدة، السودان نموذجًا.

5 Beam reports ,www.beamreports.com, ما دور الحركة التعاونية في تحسين حياة الأسر السودانية.

6 محمد الفاتح عبدالوهاب العتيبي، عدم الاستقرار السياسى وأثره على الاقتصاد البديل ودوره في مواجهة الازمات المتدة، السودان نموذجًا.

7 النرجع السابق

8 المرجع السابق

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

بناية وست هاوس 3، ش جان دارك الحمرا، مكاتب أوليف جروف، بيروت، لبنان.

+961 76 386 477 info@afalebanon.org https://www.afalebanon.org/

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي.